

[الصفحة الرئيسية](#) - [الصفحة السابقة](#)

منظمة العفو الدولية

حان وقت العدالة في دارفور

تدعو منظمة العفو الدولية، في سياق احتفالها بيوم العدالة العالمي في 17 يوليو/تموز، إلى وضع حد للإفلات من العقاب في دارفور. وعلى وجه الخصوص، تدعو المنظمة إلى القبض على أحمد هارون وعلي قُشيب وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويأتي الاحتفال بيوم العدالة العالمي بمناسبة ذكرى اعتماد قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 1998. وفي كل عام، يستخدم ناشطو حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم هذا اليوم لاستضافة فعاليات وأنشطة ترمي إلى تعزيز العدالة الدولية.

وقد صدرت في أبريل/نيسان من العام الحالي مذكرتا توقيف بحق وزير في الحكومة السودانية وأحد زعماء ميليشيا الجنجويد (المدعومة من الحكومة السودانية). وكلاهما متهمان بالمسؤولية عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور، بالسودان، بما في ذلك القتل والاعتصاب والتعذيب. بيد أن السلطات السودانية قد رفضت تسليم أحمد هارون وعلي قُشيب لمحاكمتها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

فلا يزال أحمد محمد هارون (المعروف عادة باسم أحمد هارون) في منصب وزير الدولة للشؤون الإنسانية في السودان. وما بين 2003 و2005، كان وزيراً للدولة للشؤون الداخلية، حيث كان مسؤولاً عن إدارة "مكتب دارفور الأمني" وعن التنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة المشاركة في مكافحة التمرد. وشملت هذه الشرطة والقوات المسلحة والحرس الوطني وجهاز المخابرات.

وبحسب مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، فهو متهم بتجنيد وتعبئة وتمويل وتسليح الجنجويد، بمعرفة كاملة منه بأنهم يرتكبون جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد السكان المدنيين في دارفور. وهو متهم كذلك بتحريض الجنجويد شخصياً على مهاجمة المدنيين. وتتضمن مذكرة توقيف أحمد هارون 42 تهمة بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك الاضطهاد والقتل والترحيل القسري.

أما علي محمد العبد الرحمن (المعروف عادة باسم علي قُشيب) فهو أحد كبار قادة الجنجويد وعضو في قوة الدفاع الشعبي. وكان "عقيد العقداء" في منطقة وادي صالح في ولاية غرب دارفور. وبحلول أواسط 2003، كان يقود الأفاء من أفراد مليشيا الجنجويد.

وبحسب مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، فهو متهم بقيادة هجمات على قرى كودوم وبنديسي ومكجار وأراروالا. وهو متهم أيضاً بتجنيد وتسليح وتمويل الجنجويد الذين تحت إمرته وبتزويدهم بالموثوق. وتورد مذكرة التوقيف الصادرة بحقه قائمة بخمسين جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، بما فيها الاضطهاد والقتل والهجمات على السكان المدنيين والتهجير القسري.

واعُتقل علي قُشيب من جانب السلطات السودانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بالعلاقة مع حوادث وقعت في جنوب وغرب دارفور لا علاقة لها بالتهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية إليه. ووفق بعض التقارير فهو موجود

لمزيد من المعلومات:
[أزمة في دارفور وشرق تشاد](#)

[الصفحة الرئيسية](#) - [الصفحة السابقة](#)

منظمة العفو الدولية